

توصية برلمانية بإيقاف رئيس "خدمة المواطن" عن العمل مؤقتاً

الحكومة الكويتية تسترضي المعارضة بقرارات وتصريحات

أخبار الخليج

2006-10-5

تقرير اخباري - محمد العجمي

أقرت لجنة تحقيق في مجلس الأمة الكويتي (البرلمان) في التجاوزات التي شابته انتخابات المجلس الأخيرة توصية بإيقاف رئيس جهاز خدمة المواطن الشيخ محمد العبد الله المبارك الصباح عن العمل، وحاولت الحكومة امتصاص غضب نواب المعارضة بتصريحات إعلامية وقرارات وزارية.

وكانت لجنة التحقيق في التجاوزات الانتخابية التي يترأسها النائب الإسلامي فيصل المسلم قد أنهت حالة الجدل حول موقفها من الشيخ محمد العبد الله أمس عندما أقرت بالإجماع رفع توصية إلى البرلمان بإيقافه عن العمل ثلاثة أشهر إلى حين انتهاء التحقيق معه فيما هو منسوب إليه من محاولات التأثير في نتائج الانتخابات، عن طريق تسهيل معاملات النواب المحسوبين على الحكومة وإيقاف معاملات نواب المعارضة.

وقال المسلم إن اللجنة اطلعت وزير الصحة الشيخ أحمد العبد الله أمس على تجاوزات في ملف موافقات العلاج على نفقة الدولة في الخارج، والتي اصدر العبد الله منها في أثناء الفترة التي سبقت الانتخابات ثلاثة آلاف موافقة لنواب محسوبين على الحكومة، وأوضح أن التوصية أصبحت في عهدة البرلمان الآن، وعليه رفعها إلى مجلس الوزراء أو اتخاذ أي قرار آخر بشأنها.

وجدد الشيخ محمد العبد الله في تصريح لـ "الخليج" رفضه المبدئي الإدلاء بأي تصريحات إعلامية من شأنها التأثير في عمل لجنة التحقيق إلى حين الانتهاء من عملها، مؤكداً جديته الكاملة في التعاون معها للوصول إلى الحقيقة.

إلى ذلك أجلت اللجنة التشريعية في مجلس الأمة في اجتماعها أمس مقترح تحويل الكويت إلى دائرة واحدة، وإعادة إلى المستشارين القانونيين لمزيد من الفحص والدراسة، وهو المقترح الذي تسعى المعارضة إلى إقراره في دور الانعقاد المقبل كخطوة تالية لنجاحها في تقليص عدد الدوائر من 25 إلى 5 دوائر.

وحاولت الحكومة امتصاص غضب النواب القادم إليها من كتل المعارضة الرئيسية بتصريحات أكدت فيها جديتها الكاملة في محاربة الفساد وحماية الأموال العامة، وقال وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عبد الهادي الصالح إن الحكومة لن تتوانى في التصدي لأي تجاوزات، وستعاقب المسؤولين عن الفساد وستلاحق المفسدين، وتمت يدها بالتعاون مع البرلمان لاجتثاث الفساد.

وقال مقرر لجنة حماية الأموال العامة البرلمانية النائب أحمد لاري إن الحكومة تعهدت أمام اللجنة بالرد على تساؤلاتها حول تطبيق قانوني حماية الأموال العامة والعمولات قبل بدء دور الانعقاد المقبل للبرلمان. وأشار إلى ما أسماه تقاعس الحكومة عن تطبيق قانون حماية الأموال العامة وإيقاف التعديت على أموال الدولة.